

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله الذي حصص الانسان بمعرفة اوتشاع
 الكلام ومباينه وجعل الحروف اصولا للعلم
 وفروفا معانيه والصلوة على المشتق من معص
 الغفيل والحكم الجانح لحاسن الافعال وكلام
 الشيم الموصول بالفاظه انوار السعادة
 والهدى المصير في اشار الله اصناف الحكم
 والتقى محمد المذكور اسمه في التورية والابجل
 وعلى آله مظهر الحق ومبطل الابطال ما ظهر
 النجم في العلم وما استمر النجم في العلم

وبعد فلما شاء في الامصار وظهور ظهور
 الشمس في افق الرسالة الغضبية التي افقا
 انوارها المولى الامام المصطفى والقاصي الموفق
 خاتم المجتهدين عضد الحق والدين اعطاه الله
 درجة في اعلى العليين وكانت شتملة على
 مسائل دقيقة وعميقات عميقة مع غاية
 الالتماز ونهاية الاختصاص ولم يكن له يد
 من مشرة لا ينفذ وصغيرة ولا كبيرة الا اام
 احصيا او يبلغ في تبين الملام وتعيين
 المقاصد افضيها اردت الخوف في تبيين
 بين الملام على وجه يكشف عن وجوه خفية

اللطام مع جمود القرية وطلال الطبيعة
 تحفة المحفة العلية الأمير الأعظم والقدر
 والقرمان الأكرم فل الله على الأنام
 فاقه أبواب الانعام والاكرام الذي
 اشتاقت بهجنان السلطة التي كانت
 وبأيت حلال الامارة على قامة الفاضل
 بالحسين العلية والعلية الى بيزلر
 الدينية والدينية اشرف السلاطين
 في الاصل والنسب واحقرم في الفضل
 والادب فياض بحال النوال على القلائق
 وبأب جلال النعم والقدائق نوال الخيام

وقت ربيع نوال الأمير يوم تسخى فتوال الا
 الأمير ردة عين ونوال النمام قطرة ساء
 المؤيد بين بيد الملكة العليم مغيث له ولية
 والدين الأمير عبد الكريم لازال رقاب
 الامم خاضعة لاوامره واعطاء الخلايق
 ممتدة عوهر السمرة ونداء عاده قد تلتاده
 رجا بحسن قبول قبل ان ارفع الصوت
 واقول فان وقع في خيرة القبول والرضا
 فهو غاية المقصود في غاية المنفعة والله
 الميسر للامال وعليه التوكل في جميع الاحوال
 قال المصنف رحمه الله بعد التسميم

ينفرد فائدة المشار اليه بهذه العبارات
 التي ينفرد التي ارادت بغيرها او بيان ان
 نزلت منزلة المشخص المشار اليه محسوس
 فاستعملت كلمة ينفرد الموضوعات لكل
 مشار اليه محسوس فيها والفائدة في
 في اللغة ما حصلت من مال او علم مشتق
 من الفيد بمعنى استحدث المال او الخير
 وقيل اسم فاعل من فائدة اذا اصبحت
 فوائده وفي التعريف بها المصلحة المستترة
 على فعل من حيث هي غرضه ونتيجته وتلك
 المصلحة من حيث انما على طرف الفعل

تسمى

تسمى غاية له ومن حيث انما مطلوب
 للفاعل بالفعل تسمى غرض ومن حيث انما
 باعثة للفاعل على الاقدام على الفعل وصدر
 الفعل لا جعلها تسمى علمية قائية فالغاية
 والغاية محمدين بالذات مختلفان بالاعتبار
 كما ان الغرض والعلة الغائية ايضا كذلك
 لان الحيتين متلازمان ودليلا اعتبار
 كل حيشية فيما اعتبرت فيها فاستعمل
 الغرض الى الفاعل دون الفعل والعلة
 الغائية بالمتكسر فالاولان اهم من الاخرين
 مطلقا اذ يرتبها تشرع على الفعل قايمة لا

لا يكون مقصودة لغايله وأما حمل الفائدة
 على ما اشير اليه بهذه حقيقة لغز ^{أو متعدي} عرف
 اذا العبارات في نفسها فائدة ^{متسا} بال
 اللغة فقط وأما باعتبار العرف فلا شرا
 معلومة تستوجب على تعيها ^{أو متعدي} حروفها و
 وأخرها من محالها ويجوز ان يكون ^{أو متعدي} مجازا
 في الاستناد باعتبار ان تلك العبارات
 مدحلا في حصول الفائدة ^{أو متعدي} تشمل اما خبر
 بعد خبر او حال او صفة لفائدة والمعاد
 انرا تشمل ^{أو متعدي} تشمل الكل على الاجزاء
 على مقدمة وتقسيم وخاتمة وجه الترتيب

ان ما يذكر في هذه الرسالة من العبارة
 انما تكون لافادة المقصود والافادة
 ما يتعلق بها ^{أو متعدي} من غيرها لا يذكر فيها فان
 الاول فهو التقسيم وان كان الثاني فان
 ذلك يتعلق بتعلق السابق باللاحق ^{أو متعدي} اي
 يتعلق من حيث الامانة في الشروع ^{أو متعدي} على
 البعيرة فيه فهو المقدمة وان تعلق اللاحق
 بالسابق ^{أو متعدي} من حيث زيادة التوضيح ^{أو متعدي} وان
 فهو الحتم والمقدمة في اللغة اما من قدم
 اللازم بمعنى تقدم او المتعدي وفي ^{أو متعدي} ال
 عبارة عما يتوقف عليه الشرع في العلم

والمناسبة قد تقدمت في الذكر ولتقدم بها
 آتية لب في الشرع في المقاصد بالذات أو
 أو بالواسطة والمراد بالمقدمة يراد المعاني
 المحصورة أو العبارة المعينة فلا بد من
 اعتبار التجهيز بان يكون من قبيل إطلاق
 الكلمة على بعض جزئياتها وإطلاق اسم
 المدلول على بعض ما دل عليه وما وقع
 في بعض النسخ على مقدمة وتنبية وفي نسخة
 فهو كرس من قلم الكاتب إذا التفتيح من
 من المقدمة فلا معنى لعدة جزء مستقلا
 المقدمة مبتدأ خبره هذه الذي يشترط

فيه أو بالعكس وإنما جعل جملة هذه العبارة
 التي بعد ما إلى قول التفسير خبر لها فغير
 مناسب في هذه المقام تأمل ولما كان معرفة
 أقسام اللفظ باعتبار حصولها الوضع
 وعموم وتعقل الموضوع لذلك كما يتوقف
 عليه المقصود كما يظهر لك بعينه ذلك بهام
 في المقدمة بتقسيم اللفظ بذلك الاعتبار
 أن اللفظ في أصل اللفظ قد يوضع بعينه اعلم
 فهو بمعنى المفعول فيتناول ما لم يكن صوتا
 وحرفا وما هو حرف واحد أو أكثر مصل

اللفظ الذي في قوله

أي تسع أصوات بعض الألفاظ
 شق الأصوات المتساوية من أصلها حركة الألف
 بعضها بعض وفي الجواهر من ذلك

لان في قول القائل ان هذا موصوف بالصفة من العلم
 وانه تعالى سره من غير ان كان قبل للفظ موصوف في ان يكون
 المحقق كلفه بطلان كلفه بطلان قلنا بل ان كان في ان يكون
 في مضمون العلم انما هو في العلم في ان يكون في العلم
 لا يملك الذي في علم الله في ان يكون في العلم في العلم

او استعمالا صادرا من العلم او لا للعلم في معرفة
 القدر بما هو صادر من العلم من العلوم المعتمد
 على الخبر حرقا واحدا او اكثر مهيلا او مستعلا
 فلا يقال ان الله بالعلم وفي اصطلاح الفقه
 ما من شأنه ان يحد من العلم من الحروف
 واحدا كان او اكثر او يجرى عليه احكامه كما
 كالعطف والا بهال فينبذ في علمه كماله الله
 وكذا الضمائر التي يجب استنساخها بهند
 المعنى اعم من الاول وهو المراد بهند واللام
 اي من المعنى العرف وهو المعنى الثاني
 فيرأى ان الجنس من حيث حصوله فقط او
 من حيث حصوله في بعض افراده اعني العرف
 في المعنى في قوله لا يستلزم اولاد

نقطة في قول من شأنه ان يحد من العلم
 احكام ما يصدر من العلم
 ابو القاسم

اي لا يشترط في نفس الجنس وانه في
 من غير اعتبار ما يحد عليه في العلم
 فيكون هو الذي يحد من العلم في حصوله

العرف

العرف الذي هو المحقق من جنس مطلق
 اللفظ وفي الموضوع اعني العرف الذي هو
 ويجب ان يفي قولنا يوضع على العدول عن
 الماضي الى المضارع اما لا يستحق الصورة
 لشيء غراب او لشيء اخر الوضع من اللفظ باللفظ
 الى الذات فاذا تم هذا فنقول انقسام
 الموضوع من حيث شخص المعنى وخصومه
 الوضع وعلومه على ما يقتضيه التقسيم
 العقلي ابتداء اربعة لان المعنى اما شخص
 او لا وعلى كل تقدير فالوضع اما خاص
 او لا فالاول ما يكون موضوعا للشخص

كلما في العلم ان يكون في العلم
 في العلم ان يكون في العلم

في العلم ان يكون في العلم
 في العلم ان يكون في العلم

في العلم ان يكون في العلم
 في العلم ان يكون في العلم

في العلم ان يكون في العلم
 في العلم ان يكون في العلم

باعتبار تعقل مخصوصه ويسمى هذا الوضع
 وضعاً خاصاً لما لو موضوع له خاص كما اذا نقضت
 ذات زيد ووضعتم لفظه بازائه والثاني
 ما وضع لمستخص باعتبار تعقله لا بخصوص
 بل بامره عام ويسمى ذلك الوضع وضعاً
 عاماً لموضوع له خاص كاسماء الاشياء
 على سبيلها وهذا القسم مما يجب ان يكون
 معناه متعدياً والثالث ما وضع لامر
 كلي باعتبار تعقله كذلك اي على عموم
 ويسمى هذا الوضع وضعاً عاماً لموضوع له
 عام كما اذا تصورت معنى الحيوان الناطق

على انما قلنا في بيان هذا الوضع
 ان يكون له موضوع له خاص
 او عام او مشترك بينهما
 او مشترك بينهما في بعض
 اقسامه او مشترك بينهما
 في بعض اقسامه او مشترك
 بينهما في بعض اقسامه
 او مشترك بينهما في بعض
 اقسامه او مشترك بينهما
 في بعض اقسامه او مشترك
 بينهما في بعض اقسامه

ووضع لفظ الانسان بازائه والرابع
 ما وضع لكلي باعتبار تعقله بخصوصية
 بعض افراده وهذا انقسم تماماً لا وجوده
 في الخارج بل حكموا باستحسانه لان الموضوع
 لا تعقل كونها مادة للاختصاص كلياً بما لا يشترط
 العكس والكلي بذكر القسمين من تلك
 الاقسام الاربعة لعدم تحقق الرابع و
 ظهوره في عدم تعلق فرض به
 فيما هو المقصود الاصل من تلك التسمية
 وهي تحقيق معنى الحروف والغير واسم
 الاشياء والموصول والاول وان كان

في شخص المنيش كره الشافعي في علوم
الوضع فاسم المنيش كره الشافعي في علوم
الوضع فاسم المنيش كره الشافعي في علوم

كذلك الا انه لما شاركه الثاني في تشخيص
المعنى تعرض له ليزيد وتوقع ما جبره وقوله بعينه
يحمل ان يكون صفة لشخص ويحمل ان يكون
في مقابلة قوله بامر عام اي وقد يوضع اللفظ
لشخص باعتبار تعمله بعينه وشخصه
وقد يوضع له باعتبار امر عام اي باعتبار
تعمله بامر عام وذلك اي الوضع لشخص
باعتبار امر عام يحقق بان يفعل امر
مشتركة بين مشغولات ثم يقال هذا اللفظ
موسوعة لكل واحد من هذه المشغولات
بخصوصه اي بعينه اللفظ بازاء كل فرد

من

من افراد المشقة سواء كان ذلك الاسم
من فاسية لها كما في معاني الحروف او من عوا
عوارضها كما في المضرات واسماء الاشياء
وذلك الامر العام ملحوظ باعتبار كونه
مراعاة للملاحظة تلك الافراد التي هي
الموضوعة لكل منها اللفظ وليس ذلك
الامر العام موضوعا لم كما توهم بعض في
في القضايا والموسولات وغيرها وانما
عن ذلك التعيين الذي هو النوع حقيقة
بالقول اذ يظهر ذلك الثمين غالبا
وانما قيد بالحيثية بقوله بحيث لا يغير

[illegible]

الرومي من زيد وغيرهما بايعهم
 وهو الرومي وحكمت عليه بأنه بايعهم **تفسير**
 لفظ التبيين يستعمل في مقامين أحدهما
 أن يكون الحكم المذكور بعدد بديها والثاني
 أن يكون معلوما من الكلام السابق
 ومنها الحكم بديها أو لي اد تصور الطرف
 مع الاستدلال في الجزم بالنسبة بينهما
 وليس ما ذكره استدلالا بل تنبيه يذكر
 في صورة الاستدلال والبداهة قد تنبه
 عليها أن لا تلمح قد يكون في بعض الأذهان
 القاصرة من الفهم ما هو من هذا القبيل

الرومي هو المتبرع من المادة
 المحصورة في من المادة الأبدية
 لا الأبدية

أي من هذا القبيل
 أي من هذا القبيل
 أي من هذا القبيل

أي ما صدق عليه اللفظ الموضوع للمعنى
 باعتبار اندراجها تحت امر عام لا يقيده
 الشخص الأخرى معنية لأن وجهها
 الواجب من تلك الشخصات بعينه ليس
 الا وهو لم وهو لا يختص به لا استواء
 الواقع الى التسميات اذا اشتد كالكلمة
 في تلك فلا بد في افادة النصين من امير
 يتضم اليه به يحصل ذلك التبيين وهو المعنى
 بالقرينة فان قيل ما هو من هذا القبيل
 واللفظ المشتركة متساويان في عدم
 افادة المعنى الموضوع له بدون القرينة

أي ما صدق عليه اللفظ الموضوع للمعنى
 باعتبار اندراجها تحت امر عام لا يقيده
 الشخص الأخرى معنية لأن وجهها
 الواجب من تلك الشخصات بعينه ليس
 الا وهو لم وهو لا يختص به لا استواء

والاد من كذا التفسير
 والاد من كذا التفسير
 والاد من كذا التفسير

أي من هذا القبيل
 أي من هذا القبيل
 أي من هذا القبيل

وتقدر المعنى الموضوع له في الفرق بينهما قلنا

الفرق لزوم التحصيل في المعنى وعدم وجوده

الوضع وتعددده فان قلت اللفظ بحسب

استعماله في معناه الحقيقي لا يحتج الى

قرينة دون المعنى المجازي على ما هو المقرر

فكيف حكمت بالاستحباب قلنا المراد بما ذكره

هو ان اللفظ الموضوع للمعنى يكفي في صحة

استعماله في معناه كونه موضوعا لذلك

المعنى ولا يحتج الى القرينة لغير الاستعمال

بمختلف المجاز فانه يحتج الى قرينة لغير الاستعمال

لتنصرف عن ارادة معنى الحقيقي الذي

ولانه لا وضع له للمعنى المجازي حتى يدل عليه بالقرينة

الفرق لزوم التحصيل في المعنى وعدم وجوده
اي لزوم التحصيل في المعنى وعدم وجوده
الفرق لزوم التحصيل في المعنى وعدم وجوده
الفرق لزوم التحصيل في المعنى وعدم وجوده

فان كان اللفظ لا ينفك عن استعماله في معناه
الحقيقي ولا ينفك عن استعماله في معناه
المجازي ولا ينفك عن استعماله في معناه
المتوسط بين المعنيين ولا ينفك عن استعماله
في معناه الذي هو المقصود من استعماله
في معناه الذي هو المقصود من استعماله
في معناه الذي هو المقصود من استعماله
في معناه الذي هو المقصود من استعماله

وضع اللفظ للاستعمال فيه واحتياج الا

القرينة فيما نحن فيه وفي المشتركة لرفع

منازعة المعاني الحقيقية وفهم المراد للاستعمال

ولما فرغ من المقدمة شرع في بيان المقصود

فقال **القديم** مبتدأ او خبر على

عامر والمخذوف هو المذكور ومعنى

القديم هو ضم قيدين او اكثر الى

مفهوم عام ليصير ذلك العام المعاني

بانضمام كل قيد قسما بيانيا للقسام

الاخر او غير بيانين لاعتبار تنافي

القيود او تنافي لغيرها فقط والمتبادر

المراد ان شرع في بيان المقصود

القديم هو ضم قيدين او اكثر الى مفهوم عام ليصير ذلك العام المعاني بانضمام كل قيد قسما بيانيا للقسام الاخر او غير بيانين لاعتبار تنافي القيود او تنافي لغيرها فقط والمتبادر

على المقدمة

بحسب العرف هو اعتبار التباين وما
 نحن فيه من هذا القليل وحاصله مجلا
 تقسيم اللفظ باعتبار مدلوله أولا الى
 قسمين ما مدلوله كلي وما مدلوله شخصي
 وتقسيم القسم الاول منه الى اسم جنس
 وصدر والى مشتق وفعل وتقسيم
 الثاني منه الى العلم والحرف والغميم
 واسم الاشارة والموصول على وجه
 ينطبق به تلك الاقسام فان تخفيفها
 من مفرق الاقدام اللفظ الى الموضوع
 مدلوله اي معنى الموضوع فان الخامل

في العقل من حيث حصوله فيه بعينه
 بهذه هي الخامل في العقل الباصرة ومن حيث
 انفرادها مطلقا يسمى مفردا ومن حيث انفرادها
 بانفرادها غير مدلوله ومن حيث وضع اللفظ
 بانفرادها موضوعا له ومن حيث الفصل بين اللفظ
 واخره يسمى اما كلي او شخصي لان مدلوله
 اما ان يتبع من فرضي مدغم وحله على عدة
 وهو الشخصي ويسمى بغيره حقيقة او لا يتبع
 كذلك وهو كلي فان قيل هذا التقسيم
 فاستدل ان الالف واللام في اللفظ ههنا
 للاستغراق فانه لا لفظ موضوع له معنى

قد يلحق في إطلاق اللفظ على مدلوله في العقل بغير مدلوله
 لان مدلوله في العقل موضوع له لفظ ومفهوم
 كما قال السمعاني في قوله في اللفظ مدلوله
 والسمعاني في قوله في اللفظ مدلوله
 وقال الشيخ في قوله في اللفظ مدلوله
 يعني مفردا

انما مدلوله على او شخص ولا شك ان
 ان مور و القسم هو اللفظ الموضوع للمعنى
 وعلى اللفظ كذلك فمدلوله اما على او شخص
 فمورد القسم اما من القسم الاول او من الثاني
 فان كان الاول لا يشتمل الثاني وان
 كان الثاني لا يشتمل الاول قلنا
 معنى قولنا على لفظا ما كذا كذا ان كل فرد
 من افراده متصف باحدى هذين الوصفين
 على سبيل الانفصال الحقيقي فمورد القسم
 غير منتج في هذه القسم لانه نفس مفهوم
 بين اللفظ وما قيل فاسأل هذه المقام

من اجل ان
 انما مدلوله على او شخص
 انما مدلوله على او شخص
 انما مدلوله على او شخص

ان الانقسام الى الانقسام لازم
 للمقسم والمقسم لازم للانقسام
 ولازم اللازم لازم فيلزم لزوم
 الانقسام الى الانقسام لكل منهما
 فيلزم الانقسام الشيء لنفسه
 ومقابله واتهبط فيكون هذا القسم
 باطلا كامثاله فالجواب عنه ان
 الانقسام المذكور لازم للمقسم
 بحسب وجوده الذهني والمقسم
 لازم لانقسامه لامن تلك الحشية
 بل من حيث حصوله العيني ولازم

الشئ باعتبار لا يلزم ان يكون لازما
 مالم يفهم باعتبار اخر كالقيمة اللازمية
 المفهوم الحيوان اللازم لذية والاول
 اى اللفظ الذى مدلوله كلى اما ذات
 اى اما مدلوله ذات او يقال بالتجزؤ
 باطلاق اسم الذات والحدث على ما يلا
 عليهما من اللفظ و يستقيم قوله
 وهو اسم جنس كرجل او حدث وهو
 المصدر اى اخرج المصدر عن الاسم
 لينبئ التقييم الى الفعل والمشتق عليه
 فكانه قال اللفظ الذى مدلوله كلى

مطلوب على قدر تقديره اما ان يقال
 مدلوله ذات او يقال بالتجزؤ

اى حتى تقدير مدلوله
 او القول بالجنس ويستقيم
 اى ابو القاسم

ذات او تجوز بعد

مدلوله اما حدث وحده وغير حدث وحده
 او مركب منهما والمراد بالذات بهرسا
 مالا يكون حدثا ولا مركبا منه ومن غيره
 منسوبيا احدهما الى الاخر وبالحدث امر
 قائم بغيره يبرهنه بالفارسية بما اخره
 وال ونون كالضرب او ثاء ونون كالضرب
 فيجوز معنى السواد والبياض لعدم التمييز
 ومعنى الجيد والمتوال لعدم التقييم بالخير
 ومثناه احتصاص من التبعات بالمتنوع
 او التبعية بالتجزؤ اى الاتى وفي الاشارة
 الحسية كما فى الماديات او العقلية كما فى

لفظ مدلوله كلى

كذا فى الظاهر من اللفظ واللفظ
 كذا فى الظاهر من اللفظ واللفظ

مشتق من المشتق على هذا
 المشتق من المشتق على هذا

مشتق من المشتق على هذا
 مشتق من المشتق على هذا

مشتق من المشتق على هذا
 مشتق من المشتق على هذا

لقسم الثالث قلنا قيد وحدة متعلق

والمدا من السبيل
الحاصل لان الحق هو السبيل
انما في وضع النفس باذنه
ذلك المراد

وَمِنْهُمْ مَنْ يَخْلَعُ بَيْنَ يَدَيْهِ
وَيَقُولُ اِنِّي مُسْلِمٌ
وَمِنْهُمْ مَنْ يَخْلَعُ بَيْنَ يَدَيْهِ
وَيَقُولُ اِنِّي مُسْلِمٌ

۱۰

١٠٠
 ١٠١
 ١٠٢
 ١٠٣
 ١٠٤
 ١٠٥
 ١٠٦
 ١٠٧
 ١٠٨
 ١٠٩
 ١١٠
 ١١١
 ١١٢
 ١١٣
 ١١٤
 ١١٥
 ١١٦
 ١١٧
 ١١٨
 ١١٩
 ١٢٠
 ١٢١
 ١٢٢
 ١٢٣
 ١٢٤
 ١٢٥
 ١٢٦
 ١٢٧
 ١٢٨
 ١٢٩
 ١٣٠
 ١٣١
 ١٣٢
 ١٣٣
 ١٣٤
 ١٣٥
 ١٣٦
 ١٣٧
 ١٣٨
 ١٣٩
 ١٤٠
 ١٤١
 ١٤٢
 ١٤٣
 ١٤٤
 ١٤٥
 ١٤٦
 ١٤٧
 ١٤٨
 ١٤٩
 ١٥٠
 ١٥١
 ١٥٢
 ١٥٣
 ١٥٤
 ١٥٥
 ١٥٦
 ١٥٧
 ١٥٨
 ١٥٩
 ١٦٠
 ١٦١
 ١٦٢
 ١٦٣
 ١٦٤
 ١٦٥
 ١٦٦
 ١٦٧
 ١٦٨
 ١٦٩
 ١٧٠
 ١٧١
 ١٧٢
 ١٧٣
 ١٧٤
 ١٧٥
 ١٧٦
 ١٧٧
 ١٧٨
 ١٧٩
 ١٨٠
 ١٨١
 ١٨٢
 ١٨٣
 ١٨٤
 ١٨٥
 ١٨٦
 ١٨٧
 ١٨٨
 ١٨٩
 ١٩٠
 ١٩١
 ١٩٢
 ١٩٣
 ١٩٤
 ١٩٥
 ١٩٦
 ١٩٧
 ١٩٨
 ١٩٩
 ٢٠٠
 ٢٠١
 ٢٠٢
 ٢٠٣
 ٢٠٤
 ٢٠٥
 ٢٠٦
 ٢٠٧
 ٢٠٨
 ٢٠٩
 ٢١٠
 ٢١١
 ٢١٢
 ٢١٣
 ٢١٤
 ٢١٥
 ٢١٦
 ٢١٧
 ٢١٨
 ٢١٩
 ٢٢٠
 ٢٢١
 ٢٢٢
 ٢٢٣
 ٢٢٤
 ٢٢٥
 ٢٢٦
 ٢٢٧
 ٢٢٨
 ٢٢٩
 ٢٣٠
 ٢٣١
 ٢٣٢
 ٢٣٣
 ٢٣٤
 ٢٣٥
 ٢٣٦
 ٢٣٧
 ٢٣٨
 ٢٣٩
 ٢٤٠
 ٢٤١
 ٢٤٢
 ٢٤٣
 ٢٤٤
 ٢٤٥
 ٢٤٦
 ٢٤٧
 ٢٤٨
 ٢٤٩
 ٢٥٠
 ٢٥١
 ٢٥٢
 ٢٥٣
 ٢٥٤
 ٢٥٥
 ٢٥٦
 ٢٥٧
 ٢٥٨
 ٢٥٩
 ٢٦٠
 ٢٦١
 ٢٦٢
 ٢٦٣
 ٢٦٤
 ٢٦٥
 ٢٦٦
 ٢٦٧
 ٢٦٨
 ٢٦٩
 ٢٧٠
 ٢٧١
 ٢٧٢
 ٢٧٣
 ٢٧٤
 ٢٧٥
 ٢٧٦
 ٢٧٧
 ٢٧٨
 ٢٧٩
 ٢٨٠
 ٢٨١
 ٢٨٢
 ٢٨٣
 ٢٨٤
 ٢٨٥
 ٢٨٦
 ٢٨٧
 ٢٨٨
 ٢٨٩
 ٢٩٠
 ٢٩١
 ٢٩٢
 ٢٩٣
 ٢٩٤
 ٢٩٥
 ٢٩٦
 ٢٩٧
 ٢٩٨
 ٢٩٩
 ٣٠٠
 ٣٠١
 ٣٠٢
 ٣٠٣
 ٣٠٤
 ٣٠٥
 ٣٠٦
 ٣٠٧
 ٣٠٨
 ٣٠٩
 ٣١٠
 ٣١١
 ٣١٢
 ٣١٣
 ٣١٤
 ٣١٥
 ٣١٦
 ٣١٧
 ٣١٨
 ٣١٩
 ٣٢٠
 ٣٢١
 ٣٢٢
 ٣٢٣
 ٣٢٤
 ٣٢٥
 ٣٢٦
 ٣٢٧
 ٣٢٨
 ٣٢٩
 ٣٣٠
 ٣٣١
 ٣٣٢
 ٣٣٣
 ٣٣٤
 ٣٣٥
 ٣٣٦
 ٣٣٧
 ٣٣٨
 ٣٣٩
 ٣٤٠
 ٣٤١
 ٣٤٢
 ٣٤٣
 ٣٤٤
 ٣٤٥
 ٣٤٦
 ٣٤٧
 ٣٤٨
 ٣٤٩
 ٣٥٠
 ٣٥١
 ٣٥٢
 ٣٥٣
 ٣٥٤
 ٣٥٥
 ٣٥٦
 ٣٥٧
 ٣٥٨
 ٣٥٩
 ٣٦٠
 ٣٦١
 ٣٦٢
 ٣٦٣
 ٣٦٤
 ٣٦٥
 ٣٦٦
 ٣٦٧
 ٣٦٨
 ٣٦٩
 ٣٧٠
 ٣٧١
 ٣٧٢
 ٣٧٣
 ٣٧٤
 ٣٧٥
 ٣٧٦
 ٣٧٧
 ٣٧٨
 ٣٧٩
 ٣٨٠
 ٣٨١
 ٣٨٢
 ٣٨٣
 ٣٨٤
 ٣٨٥
 ٣٨٦
 ٣٨٧
 ٣٨٨
 ٣٨٩
 ٣٩٠
 ٣٩١
 ٣٩٢
 ٣٩٣
 ٣٩٤
 ٣٩٥
 ٣٩٦
 ٣٩٧
 ٣٩٨
 ٣٩٩
 ٤٠٠
 ٤٠١
 ٤٠٢
 ٤٠٣
 ٤٠٤
 ٤٠٥
 ٤٠٦
 ٤٠٧
 ٤٠٨
 ٤٠٩
 ٤١٠
 ٤١١
 ٤١٢
 ٤١٣
 ٤١٤
 ٤١٥
 ٤١٦
 ٤١٧
 ٤١٨
 ٤١٩
 ٤٢٠
 ٤٢١
 ٤٢٢
 ٤٢٣
 ٤٢٤
 ٤٢٥
 ٤٢٦
 ٤٢٧
 ٤٢٨
 ٤٢٩
 ٤٣٠
 ٤٣١
 ٤٣٢
 ٤٣٣
 ٤٣٤
 ٤٣٥
 ٤٣٦
 ٤٣٧
 ٤٣٨
 ٤٣٩
 ٤٤٠
 ٤٤١
 ٤٤٢
 ٤٤٣
 ٤٤٤
 ٤٤٥
 ٤٤٦
 ٤٤٧
 ٤٤٨
 ٤٤٩
 ٤٥٠
 ٤٥١
 ٤٥٢
 ٤٥٣
 ٤٥٤
 ٤٥٥
 ٤٥٦
 ٤٥٧
 ٤٥٨
 ٤٥٩
 ٤٦٠
 ٤٦١
 ٤٦٢
 ٤٦٣
 ٤٦٤
 ٤٦٥
 ٤٦٦
 ٤٦٧
 ٤٦٨
 ٤٦٩
 ٤٧٠
 ٤٧١

المشبهة او وقوة الهدى عليه وهو اسم

[illegible][illegible]

المفعول أو كونه إلى الحصول وهو اسم
 الآلة أو مكانا وقع فيه وهو ظرف المكان
 أو زمانا وهو ظرف الزمان أو يعتبر
 قسام الحدث به على وصف الزيادة على
 غيره وهو اسم التفضيل وكذلك الفعل
 ينقسم باعتبار الزمان إلى الماضي
 والمستقبل والحال وباعتبار الطلب
 إلى الأمر وغيره الثاني أي اللفظ هو
 الموضوع بمعنى المشغف فالوضع أي وضع
 اللفظ لذلك المعنى المشغف أما مشغف
 أي بان يكون الموضوع له مشغفا

في قوله المشغف أي المشغف بالوضع
 أي المشغف بالوضع أي المشغف بالوضع
 أي المشغف بالوضع أي المشغف بالوضع

وفي قوله المشغف أي المشغف بالوضع
 أي المشغف بالوضع أي المشغف بالوضع
 أي المشغف بالوضع أي المشغف بالوضع

واحد

المفعول أو كونه إلى الحصول

واحدا لو حظ بجموعه أي بما يعينه أو
 أو كل أي عام بان يكون الموضوع له كلا
 من مشغفات لو خطبت اجمالا بأمر
 به ما قصدنا الأول أي اللفظ الموضوع
 المشغف وضعنا خاصا العلم أي الشغف
 وأما علم الجنس فثاني من مورد القسم
 إذ معناه كل والثاني أي اللفظ الموضوع
 المشغف وضعنا عاما اقام أرباب الحرف
 والضمير واسم الإشارة والموصول
 ووجه الحصر في هذه الأقسام أن مبدؤا
 أما ان يكون بمعنى في غيره أي حاصل

أي اللفظ الموضوع المشغف العلم والضمير
 والضمير والتقدير واسم الإشارة والموصول
 أي اللفظ الموضوع المشغف العلم والضمير

في متعلقين يتعين بانضمام ذلك
 انه لا يحصل في الذهن ولا في الخارج
 بل يتحقق بالنظام متعلق اليم ويتعلق بتعلق
 وهو الحرف كن والى اولا يكون كذلك
 بان يكون معنى حاصل في نفسه متصلا
 انضمام امر آخر اليم واذ عرفت ان الالف
 الموضوع لمشخصات وضعها متعلقا
 استعمالها الى قرينة لا فائدة الشيعيين
 فالقرينة ان كانت في الخط ب معنى
 قيتنا ولغير المتكلم والغايب ايضا
 فالضمير كانا وانت فان ما يفيد ارادة

المعنى

في متعلقين يتعين بانضمام ذلك
 انه لا يحصل في الذهن ولا في الخارج
 بل يتحقق بالنظام متعلق اليم ويتعلق بتعلق
 وهو الحرف كن والى اولا يكون كذلك
 بان يكون معنى حاصل في نفسه متصلا
 انضمام امر آخر اليم واذ عرفت ان الالف
 الموضوع لمشخصات وضعها متعلقا
 استعمالها الى قرينة لا فائدة الشيعيين
 فالقرينة ان كانت في الخط ب معنى
 قيتنا ولغير المتكلم والغايب ايضا
 فالضمير كانا وانت فان ما يفيد ارادة

في متعلقين يتعين بانضمام ذلك
 انه لا يحصل في الذهن ولا في الخارج
 بل يتحقق بالنظام متعلق اليم ويتعلق بتعلق
 وهو الحرف كن والى اولا يكون كذلك
 بان يكون معنى حاصل في نفسه متصلا
 انضمام امر آخر اليم واذ عرفت ان الالف
 الموضوع لمشخصات وضعها متعلقا
 استعمالها الى قرينة لا فائدة الشيعيين
 فالقرينة ان كانت في الخط ب معنى
 قيتنا ولغير المتكلم والغايب ايضا
 فالضمير كانا وانت فان ما يفيد ارادة

القرينة انما هو الخطر الذي
 هو توجيه الكلام الى حاضر وان كانت تلك
 القرينة في غيره اي في غير الخطر فانما
 حسية بان يشا الى المراتب كذا اللفظ
 بضمين الاعطاء المحسوسة وهو اسم
 الاشارة كنهه او ذلك فان المعين لما
 يراونهما من المعنى المعين انما هو هذه
 او عقلية بان يشا الى المراتب باللفظ
 الذي هو معين عند الخي طلب باعتباره
 تعبير بنسبة مضمون جملة اليم محرودين
 المتكلم والمخاطب انت باليم وهو

في متعلقين يتعين بانضمام ذلك
 انه لا يحصل في الذهن ولا في الخارج
 بل يتحقق بالنظام متعلق اليم ويتعلق بتعلق
 وهو الحرف كن والى اولا يكون كذلك
 بان يكون معنى حاصل في نفسه متصلا
 انضمام امر آخر اليم واذ عرفت ان الالف
 الموضوع لمشخصات وضعها متعلقا
 استعمالها الى قرينة لا فائدة الشيعيين
 فالقرينة ان كانت في الخط ب معنى
 قيتنا ولغير المتكلم والغايب ايضا
 فالضمير كانا وانت فان ما يفيد ارادة

وهو الموصول كالذي والحق فان المعين
 لا يراد من كل منهما انتساب مضمون اليه
 اليه المعلوم قيل اقترانها به المعروف
 كقولك لمن سمع ان جاء واحد من بغداد
 الذي جاء من بغداد رجل فاضل مشيراً
 ان نسبة مضمون هذه الجملة الى هذا المعين
 عند المحي طوب باعتبار تعيينه ولا يتوقف
 ان يه الا شيئا لا توجب التعيين الا
 بالنفي ام اخرج مع تلك النسبة كما
 كان مخصصاً مضمون الصلة شلاً فيما اشير
 اليه بهذه النسبة كما ينبغي الحقيقة

ولفان

وللفان ان يقول كون الحرف وضمير
 المتكلم والمخاطب موضوعاً لمشتق
 واما ضمير الغائب فقد يعود الى مفهوم
 كذا ولفظ هذا قد يراد به الى الجنس
 وكذا الذي مثلاً يراد به كذا وقد احبب
 عن الاشارة الى الجنس بانها مبنية
 على جعله بمنزلة الشخص المشاهد
 وكذا في الموصول واما ضمير الغائب
 فالظن ان لفظه هو موضوعاً للمخاطبة
 المندرجة تحت مفهوم الغائب المفردة كقولك كانت
 حقيقة او اضافية كما يجوز تحقيقه
 واعتراض بان يه القسم او قسمه

وهو مضمون بالحيات

جزئيات

اللفظ الموضوع لمشخص وضعا مائلا
 الى تلك الاقسام الاربعه غير حاصرة
 لجواز ان يكون مراد اللفظ وضع بارحام
 لكل واحد من افراد المشخصه ولم يكن
 قريبه احدى الشئ المذكورة كاسماء
 حروف المباني كالالف والباء وكذا
 اللفظ التعيين واسماء الكتب كالكافية
 والشافيه ولما كان الاقسام مشتركه
 في شئ وتمتاز في شئ آخر اراد ان
 الى ما به الاستراك وما به التمييز
 عبارة عن المقسم عبارة عن المقود
 فوضع الخاتمة لاجل هذا اوقال

قوله ما به التمييز على محض اللفظ هو
 المعنى كذا باعتبار علوم كلفظ الاقسام
 ابو ايمن

الخاتمة

الخاتمة تشتمل الفهم ان يقول وتشتمل
 بالعطف لتكون مبتداء محذوف الجمله
 اي هذه التي نذكرها او بالعكس محتمل
 ان يكون تشتمل حالا من مبتداء او من
 ضميره في الخبر ولا يحتاج الى الواو
 بقاء النظام قوله على تنبيهات محتمل
 ان يراد بها الالفاظ اي الخاتمة تشتمل
 على كل منها ومحتمل ان يراد بها المعاني
 فيكون الالفاظ مشتملة عليها اشكال
 الفرق على المفروق فلا يلزم شتمل الشئ
 على نفسه ولما كان ما فيه من الاحكام

فانه لا يصح ان يبتداء في الخاتمة كذا
 ما سبقت من لفظه فيكون محتمل
 الى التبداء على وجهه من الحكم على
 ان يكون ضمير المشتمل او محتمل
 ابو ايمن

الالفاظ او مع المعاني
 وقوله لا يلزم

علم مما تقدم أطلق التنبيهات عليه الاول
اي التنبيه الاول المثلث اى الغير وام
الاشارة والموصول مشتركة فى ان
مدلولها انها كانت فى غير ما يعنى
معانى هذه الثلاثة مشتركة بان كل
منها تمام يعنى فى نفسه ملحوظا
مستقلا بالمفهوم وصاحبا للحكم عليه
وبه وان كانت تلك المدلولات تحصل
بالغير اى ليس كل من تلك المدلات
تتوصل فى العقل بحسب فهمها
وضع بازايم الا بانضمام قرينة اليها

بسم الله الرحمن الرحيم
الحمد لله الذي جعل القرآن
موسى عليه السلام

من الخطب والاشارة حـ وعقلا
فهي اسماء لاحرف اي اذا كان معناها
بسمها مستقلة بالمفهومية فهي اسماء
لان الاسم ما كان تمام معناه كذا كـ
التبني الشامي الاسم اشارة العقلية للاج
الشخص بهذا اشارة الى الفرق بين
الموصول وبين الضمير واسم الاشارة
بان الموصول مع القرينة التي هي الصلة
لا يفعي المجزئية فان تقيد الكل بالكل
لا يفيد الجزئية اما كون القيد كـ
فقط هو الى ان مجرد الصلة لا تدل

الشيخ
قوله الشيخ
الحديث النبوي
في بيان قوله

العقلانية لا تفرق بين
اسم الاشياء
حتى هي الصلة
بعد الحكم بالحكم
تفيد كليات
لمن لا تدل

الآعلى تنسب بمضمون جملة الى رادتها
 من غير تعيين واما اعتبار كلية المقيد
 مع ان معنى الموصول مشغول على ما قدر
 فمن حيث ان المفهوم للعالم بالوضع
 من الموصول وحده حين الاطلاق ليس
 الا الامر الذي هوالة لملاحظة الشخص
 ولا شك ان كل مقيد بمضمون الصلة
 الذي هو كل ايضا فلا يفهم السامع
 مشغولا بخلاف قرينة الخلق والحق
 فان كلا منهما يفيد الشخص فيفهم
 السامع منها ما يمنع فيه الشركة

فلهذا

فلهذا كانت كناية الى التفسير واسم الاشارة
 جزئيين وبهذا الى الموصول كلية وفيه
 بحث اذ الموصول موضوعا لشخص
 على ما حقق وعدم فهم السامع
 المعين لا يوجب الكلية اللهم الا ان
 ان يقال المراد ان الموصول عدكليا
 نظرا الى فهم السامع من مجرد قرينة
 الصلة والاشارة العنقائية مع قطع
 النظر عن الاختصار راجح لا على ان
 ان الموصول كل حقيقة والا فلا يتم
 معنى كلامه اذا القرينة المفيدة للشخص

والفصل في الاختصار هو ان السامع لا يفهم

المحتاج اليها في الاستعمال ^{نفسه} التي اعتبرت
فلا فرق وان لم يثبت فلا فرق ايضا لعدم
اقادة الجزئية في الكل لكن لما كان المعبر
فهم من القرينة هو مضمون الصلة
حكموا بان قرينة الموصول هي الصلة
والاشارة العقلية المفروضة منها ^{التي}
بني هذه التفرقة على ذلك التنبيه
الثالث علمت من هذا اي من ما سبق
في مباحث التقسيم الفرق بين العلم
والمفهوم حيث ^{يتم} بوجه بخصوص المعنى ^{الذي}
في العلم وتعدد المعنى ^{الذي} في المفهوم

الوضع

الوضع في المفهوم علمت ايضا ^{فاد}
تقسيم الجزئية اليهم دون اسم الاشارة
كما فعل بعضهم ^{فاد} بناء على ان
ان ذلك الاسم ^{الاشارة} موضوع
لامر عام الا انه انما يتعين بقرينة
الاشارة الحسية في استعمال ^{معنى}
دون اصل الوضع ومدلول الضمير
يتعين بالوضع الذي هو متعلق الجزئية
ووجه الفاد ما مر من ان التمييز
فيه ايضا وضعي كالعلم والمفهوم ^{الذي}
دون اسم الاشارة حال من ضميره

اليه ما اي متج وزين اياه حيث لم يله
 التقسيم وقوله ضا مفعول للتقسيم
 التقسيم الرابع تبين لك من هذا اي
 من التقسيم المذكور ان معنى قول
 التقى الحرف يدل على معنى في غيره
 اذ لا يستعمل بالمفهومية بان لا يكون ^{مبدل} _{مبدل}
 قصدا وبالذات بل يكون ملحوظا تبعا
 بشاء على انه وسيلة الى ملاحظة غير
 وهذا المعنى لا يتضح غاية الانفسح الا
 بهد مقدمة فنقول ان المعنى قد يكون
 ملحوظا قصدا وبالذات وقد تكون

ملحوظة تبعا غير مقصودة به ونها
 بل على انها اللملاحظة غير
 ومراعاة لما يده ما سواها وبهي
 بالاعتبار الاول مستقلة بالمفهومية
 والتعقل وصالحه لان يحكم عليها اولا
 وباعتبار الثاني غير مستقلة بالمفهومية
 وغير صالحه للحكم عليها او سرا و
 واستوفى ذلك من قولك قام زيد
 وقولك نمسبة القيام الى زيد فانت
 في الحالتين مدركك لنسبة القيام ^{للمفهوم}
 اليه لكنها في الحالة الاولى مدركك

يعني الانسان اي بمعنى انسان

من حيث انه حالة بين والقيام والار
لتعرف حالها فكانها مرارة المشاهدة
ولذلك لا يمكن كذلك ان يحكم عليها او
واما في الحالة الثانية فيجب ملحوظتها
بالذات ومدركها بالقصد يملكه اجزاء
الاحكام عليها بانها من باب الغيب
والاضافة فهي على الاول غير مستقلة
وهذا كما ان المبرق قد يكون مبصرا بالذات
مقصودا بالابصار وقد يكون مبصرا تبعا
على ذاته لا بصار غيره كالمراة
فانك اذا نظرت اليها وشاهدت

علازم

ما ترسم فيها من الصورة فان قصدت
الى مشاهدة الصورة فالمراد في تلك
الصورة مبصرة ايضا لكنها غير مبصرة
قصدا بل تبعا ولا يمكن كذلك ان يحكم
عليها او بها كما يمكن كذلك للصورة وان
قصدت الى مشاهدة المرآة نفسها تكون
صالحة لان تحكم عليها او بها ويكون
الصورة تبعا غير محكوم عليها او بها
فنسبة البصيرة الى مدركاتها كنسبة
البصر الى صوراتها فاذا تمهد هذا
فتقول معنى الابداء معنى له تعلق بغيره

كالسير مثلا فذكر المعنى اذا لا حفظ العقل
 قصدا وبالذات كان معنى مستقلا بالمفرد
 بالمفرد بوثنية صالحة لان يحكم عليه كما تقول
 الابتداء معنى اضافي وبرك تقول ما يتبع
 معنى الابتداء ويلزم ادراكه متعلقا به
 تبعا وبالعرض اجمالا وهو بهذا الاعتبار
 مدلول لفظ الابتداء وكذا بعد ملاحظة
 على هذا الوجدان يتبعه بمتعلق مخصوص
 فتقول ابتداء سير من البقرة ولا يخرج
 ذلك عن الاستقلال واذا احضرت
 العقل من حيث انه حالة بين السير والبقرة

وجعل

وجعل الة المعرفة احكامها ومزاها
 لما يدها على بيته الانضمام واللا
 والارتباط كان معنى غير مستقبل با
 بالمفرد بوثنية وغير صالحة لان يحكم عليه
 او به وهو بهذا الاعتبار مدلول لفظ
 من وهذا المعنى ما ذكره ابن حاجب
 في الابحار حيث قلنا الضيف في ما دل
 على معنى في نفسه يرجع الى معنى اي مدلول
 على معنى باعتبارها في نفسه وبالنظر
 اليها باعتبار اخر خارج عنها ولذلك
 قيل الحرف ما دل على في غيره اي حاصل

في غيره اى باعتبار متعلقة لبا اعتبار
 في نفسه انتهى كلامه فقد انظر ان ذكر
 متعلق الحرف انما وجب ليحصل ثبوتها
 في الذم اذ لا يمكن ادراكه متعلق
 وبهالة لملاحظة لان الواضع شرط
 في دلالة على معناه الا فرادى فكم
 متعلق ولولم يشترط ذلك لا يمكن فهم
 معناه والحكم عليها ويغفر فانه
 لا يرجع على كل وايضا بحيث لا دليل
 على هذا الاشتراط في الحرف ولا التماس
 ذكر المتعلق في الاستعمال وهو

اى لا يحد من المتعلق والادراك سيجل
 يلزم من كون مرجح لفظ بهو معنى اللفظ

لا بد ان يكون في انفسهم ان يمتنع من اللفظ في
 لا بد ان يكون في انفسهم ان يمتنع من اللفظ في
 لا بد ان يكون في انفسهم ان يمتنع من اللفظ في

بينها وبين الاسماء اللازمة الاضافة
 فالفرق الذي ذكره بان ذكر المتعلق
 في الحروف لاجل الدلالة وفي تلك
 الاسماء لتحصيل الغاية التي هي التوصل
 تحتمل مجت واما بيان عموم الوضع
 في كلمة من فهو ان الواضع متعلق معنى
 الابتداء مطلقا وهو امر مشترك بين
 الابتداءات المشخصة التي كل منها
 ملحوظة تبعا ووضع لفظه من له الى
 منها وقس على هذا سائر الحروف
 بخلاف الاسم والفعل فان معنى

في الحروف لاجل الدلالة وفي تلك
 الاسماء لتحصيل الغاية التي هي التوصل
 تحتمل مجت واما بيان عموم الوضع
 في كلمة من فهو ان الواضع متعلق معنى
 الابتداء مطلقا وهو امر مشترك بين
 الابتداءات المشخصة التي كل منها
 ملحوظة تبعا ووضع لفظه من له الى
 منها وقس على هذا سائر الحروف
 بخلاف الاسم والفعل فان معنى

في الحروف لاجل الدلالة وفي تلك
 الاسماء لتحصيل الغاية التي هي التوصل
 تحتمل مجت واما بيان عموم الوضع
 في كلمة من فهو ان الواضع متعلق معنى
 الابتداء مطلقا وهو امر مشترك بين
 الابتداءات المشخصة التي كل منها
 ملحوظة تبعا ووضع لفظه من له الى
 منها وقس على هذا سائر الحروف
 بخلاف الاسم والفعل فان معنى

الاسم تمامه مستقل بالمفهومية والفعل
 وان كان تمام معناه غير مستقل با
 بالمفهومية غير صالح للحكم عليه او به
 الا ان جزء معناه اعني الحدث مستقل
 بالمفهومية والمحال ان قام ^{مستقلا}
 على حدث وهو القيام وعلى نسبة
 مخصوصة بينه وبين فاعله اعني نسبة
 التسمية الجزئية فانها ملحوظة من حيث
 اثرها حالة بين الحدث وبين فاعله وآلة
 في تعرف حالها الا ان احدى متعيني
 بدلالة اللفظ عليه والآخر ^{الفعل} وان كان

متعيني

متعيني في نفسه بوجه ملحوظا بذلك
 الوجود والامكان ابقاء تلك النسبة
 لكن اللفظ لا يدل عليه فلا يتحمل هذا الوجود
 اي النسبة الا بملاحظة الفاعل فلا بد من ^{فكره}
 كما يتصل بالمتعلق الحرف فالفعل باعتبار
 مجموع معناه غير مستقل بالمفهومية فلا يتصل
 بالشيء عليه بشئ نتم جزؤه اعني الحدث
 وحده شاعوز في مفهوم الفعل على انه
 سند الى شئ اخر فصار الفعل باعتبار
 جزء معناه محكوما به ومتنازعا عن الحرف
 ولم يبلغ الى مرتبة الاسم فان قلت

الى شئ اخر
 محكوما به والفعل غير محكوما به
 محكوما به والفعل غير محكوما به
 محكوما به

ان الاشياء العينية

الشيخ العلامة
والفقيه
أبو القاسم

لم جعلت النسبة القائمة مضمومة الى المنسوب
وجعل المجموع مدلول لفظ الفعل ولم تقسم
الى منسوب اليه كذلك مع انهما حال بينهما
ولا احتضا من لهما باحدهما قلت
لعل السبب في ذلك ان النسبة قائمة
بالمنسوب متعلقة بالمنسوب اليه كالابوة
القائمة بالاب المتعلقت بالابن فان قلت
ان مجموع الفعل ^{لفظ} والفاعل في مثل قائم ^{لفظ} قائم
يستغاد منه نسبة غير مستقلة وقران
لذلك الصفة بمخوق قائم فلم جاز كون
الصفة معكوما عليها او معكوما بهادوا

الفصل

[illegible]

الفعل اجيب بان النسبة في الفعل نسبة
تامة بشرط ان نفسها غير موطوءة بغا
اصلا والمقصود من التركيب افادة
تلك النسبة بخلاف الحقيقة فان النسبة
المعينة فيها لم نسبة تقييدية غير تامة
لا تقتضي افراد المعنى عن غيره وعدم
ارتباطها بترتيب ولا تكون هي لغير مقصورة
بالافادة من العبارة فلذلك جاز ان لا
جانبا الذات تارت فتجعل حكوما عليها
وتارة جانب الوصف كالقيام وتعمل
حكوما بها واما النسبة المعينة فيها

أي من التركيب الفعل مع الفاعل

في المنسوب والمنسوب اليه

عطوف على سبيته

والفعل على معنى واحد
والفعل على معنى واحد
والفعل على معنى واحد

فلا يصح الحكم عليها ولا بها فان قلت
 ما ذكرته من ان مجوز الفعل والفاعل
 لا يملك ان يكون محكوما به ينافي ما ذكره
 الخ من ان المسند في قولنا زيد قام
 ابوه هو الجملة الفعلية اجيب بانه
 بان المقصود به هنا الحكمان احدهما
 الحكم بان ابا زيد قائم والثاني الحكم
 بان ازيد قائم الاب ولا شك ان
 الحكمين ليسا بمفهومين صريحين
 الكلام بل المقصود الاصل احدهما
 والاخر يفهم التزاما فان كان المقصود

الحكم الاول الحكم على ابي زيد
 والحكم الثاني الحكم على ازيد
 انما ينفرد كل واحد منهما بالحكم هو الحق
 الثاني ان الحكمين ليسا بمفهومين صريحين
 الا ان الحكمين قد اختلفا في الموضوع
 الاول في قوله قام ابوه الحكم على ابي زيد
 الثاني في قوله قائم الاب الحكم على ازيد

هو الاول فريد في لغة الكلام باعتبار
 مفهومي الشرع غير محكوم عليه ولا به بل
 هو لتعيين المحكوم عليه وان كان المقصود
 هو الثاني فالمسند هو القيام المقيد
 بالاب لا الشئ انك لو قلت قام ابو زيد
 ووقعت النسبة بينهما لم يرتبط بغيره
 اصلا فلو كان معنى قام ابوه ايضا كذلك
 لم يرتبط بغيره ولم يقع جزمه ومن ثم
 تسع الخاة يقولون قام ابوه جملة
 وليس بكلام تجزئه من ابقاء النسبة
 بين طرفيها بقرينة ذكر زيد وايراد

والوقوف الدرس على القول

التفسير الدال على الارتباط الذي يستحيل
 وجوده مع ايقاع النسبة التبيين الى مس
 قد عرفت مما سبق من الفرق بين الفعل
 والمشتق ان ضاربا لا يرد على حد الفعل
 يعني ان القويين حد والفعل بانه ما دل
 على معنى في نفسه مقترن باحد الازمة
 الثلاثة واورده عليه ان ضاربا يصدق
 عليه هذا الحد وليس بفعل فالحد ليس
 بمائع فيما سبق من الفرق بين الفعل
 والمشتق علم انه لا يرد فانه اي الفعل
 ما دل على حدث ونسبة الى موضوع

التفسير الى مس ما يستلزم علم ارباب الحكم
 والتفسير الى مس ما يستلزم علم ارباب الحكم
 والتفسير الى مس ما يستلزم علم ارباب الحكم
 والتفسير الى مس ما يستلزم علم ارباب الحكم

في زمانها

وزمانها على ان الحدث اول ما اعتبر
 في مفهومه وضارب ليس كذلك لانه
 يدل على زات ونسبة الحدث اليه المحظ
 اولا في الفعل الحدث وفي المشتق الذات
 ويحتمل ان يعود التفسير في قوله فانه الى كذا
 ويكون كلمة مانامية التنبيه الساكن
 ويعلم منه اي ما سبق من من التقسيم
 الفرق بين اسم الجنس وعلم الجنس
 اعلم ان في اسم الجنس مذهبين
 احدهما وهو اكثر استعمالا انه موضوع
 لها بية مع وحدة لا يميزها ويستعمل فردا

وقع الارتفاع لان العلم ان الارتفاع

التفسير الى مس ما يستلزم علم ارباب الحكم
 والتفسير الى مس ما يستلزم علم ارباب الحكم
 والتفسير الى مس ما يستلزم علم ارباب الحكم
 والتفسير الى مس ما يستلزم علم ارباب الحكم

منشأ كما ذهب اليه ابن الحبيب والنزوح
 والاخر ان موضوعا للمية من حيث
 هي هي كما ذهب المتص في التقسيم ولا يخفى
 ان علم الجنس غير مذكور في التقسيم
 فلا بد من تأويل لمرنه الكلام وهو ان الفرق
 الذي ذكره بنى على قول من جعل اسم
 الجنس موضوعا للمية من حيث هي
 كما ان علم الجنس كذلك الا ان بينهما
 فرقا فان علم الجنس كما به وضع
 بجوهره للجنس المعين فيدل بجوهره
 على كون تلك الحقيقة معلومة للمخاطب

قوله لا علم بالجنس الا ان علم الجنس الذي
 لا يتركز يكون حقيقة لا لا علم من نادى باليد

قوله بنى على قول من جعل اسم الجنس موضوعا للمية من حيث هي
 العلم بالجنس موضوعا للمية من حيث هي

اي حقيقة وبنائه

متبررة

متبينة عنده مبرورة كما ان اعلام الشخصية
 يدل بجوهره بحسب الوضع على ان تلك
 الاشياء من مبرورة متبينة لديهم
 الجنس كدب واسد لا يدل على ذلك
 المعين بجوهره اذ لا يدل وضع لغير معينين
 من تلك الحقيقة ثم جاء النصين ويؤيد
 من جازع بالالة من نحو اللام للتويف
 فالعين جزء مفروم علم الجنس وخارج
 عن مفروم اسم الجنس فدل التقسيم
 على ان اسم الجنس موضوع للمعنى المخفى
 هو نفس الحقيقة من غير اعتبار التعيين

قوله لا علم بالجنس الا ان علم الجنس الذي
 لا يتركز يكون حقيقة لا لا علم من نادى باليد

وان معنى علم الجنس معلوم اسند معرفة
 الفرق الى هذا التقسيم الدال على بنى الفرق
 تأمل التنبية التي مع الموصول بالحرف
 هذا إشارة الى فرق آخر بين الموصول
 والحرف فيهم التزامها من الفرق المذكور
وهي وهو استقلال المعنى وعدمه فان الحرف
 تدل على معنى في غيره وتوصله بمجاى كنه
 الغير الذي هو أي معنى الحرف معنى فيم الموصول
 عكس ذلك أي معناه أي منزههم عنه
 بتعيين عنده بمعنى أي يفهم الصلة التي
 هو معنى في أي في الموصول وأما قيد

اد موضوع الحقيقة باعتبار التعيين في
 والموصول المراد منه ما صدق عليه موصول
 والالتزام واللام في الموصول الاستغناء

الابراهيم يكون عند التماس مع الانتفاء لا ابراهيم
 في معنى المراد بالموصول بحسب الوضع
 عند المتكلم التنبية الثامن الفعل والحرف
 يشتركان في انهما يدلان على معنى باعتبار
 كونه ثابتا للتنبية إشارة الى علة امتثاله
 الحكم على الفعل والحرف مستعملين في معنهما
 وهي ان صحة الحكم على الشيء موقوف على بقاء
 في نفسه أي استقلاله بالمفهومية يمكن
 اثبات غيرهم وكل من مدلوليهما غير
 مستقل بالمفهومية بل امر ثابت للغير
 فعني من مثلاً كما ذكر هو الابتداء الخاقص

والا اشتراك في الدلالة
 لا في انهما يدلان على
 المعنى بالحرف
 الحكم على الامور

الامكان الوقفي مفهوم من يمكن
 لا في جوهريته

الذي يكون التملحظة الغير كالسير
 والبقرة ومعنى ضرب يوزن كالحديث
 المنسوب الى فاعل ما بحيث يكون النسبة
 مرادة للملاحظة طرفيها واذا تفرقا
 ومن ينده الجهة اي كون كل من مفرد
 الفعل والحرف امر غير ثابت في نفسه
 بل لغيره لا يثبت له لغيره اي على غيرها
 بل لا يثبت ان شئ اصلا اذ كانا مستعملين
 في معناهما وانما قيمة ثابا لاستعمال
 لثلا ينشخص بقولهم ضرب فعل ومن حرف
 فان الالفاظ كلها من حيث انفسها

الاصل ثابت المقام
 والحقائق المقسمة

اي مقطوعا فيها النظر عن ارادة معانيها
 الموضوعية لها متساوية الاقدام في حق
 الحكم عليها وبرا ومنهم من قال ضرب
 ومن مثلا في تلك الصورة اسم باعتبار
 دعوى وضع الالفاظ للموضوعات لمعنا
 لانفسها اي في ضمن ذلك الوضع
 وحيث لا دليل لهم على تلك الدعوى
 الا ذكر اللفظ وارادة نفس لهم عليهم
 دعوى وضع المرسلات في مثل قولهم
 حبس مرسل او ثلثة احرف ولا يقدم
 عليها العاقل فضلا عن فاضل

اي في قطع النظر عن ارادة معانيها
 الموضوعية

ولفان ان يقول في لا يكونا متوافقين
 جل وعلى واذا قيل لهم امنوا اسما
 لا تتفاء وضعه ولا فعلا لان المراد به
 لفظ فلا يصدق قول النجاشي ولا يأتي
 الكلام الا في اسمين او فعل واحد والجواب
 ان المراد من قولهم ولا يأتى اه انه
 لا يأتى الا في اسمين حقيقة او ما يقوم
 مقامهما واسموا من حيث ارادة نفس
 اللفظ به كالاسم مستقلا بالمرضية ولا به
 من اعتبار هذا التأويل على هذا التقدير
 يشك ذلك المحرر ونعرف الكلام والمبتدأ

اي الجواب بوجهي كلام رسول الله
 صلى الله عليه وسلم هو ان الكلام
 يكون معنى الغير كلام غيره

الدم الان يقال ذلك المحرر وتلك التفسير
 مبنية على اعتبار ما يوشى في الاستعمال
 لا على اعتبار النواذر واذا كان معنى الفعل
 والحرف كذلك فاستمع الخبر عنهما التبيين
 التاسع الفعل يدلوه كلى وما ذكر في
 الشا من جهة الاشتراك بينهما ذكر في
 التاسع جهة الافتراق اعلم
 ان الفعل باعتبار بعض معناه وهو الحدث
 كلى وانما باعتبار تمام معناه وهو الحدث
 ونسبة في زمان معين الى موضوع ما في
 كلياته نظيره باعتبار تمام معناه كالحرف

فكما ان لفظ من موضوع وضعنا علما
 لكل ابتداء خاص بوجهه كذلك لفظ خبر
 موضوع وضعنا علما لكل نسبة للحدث
 الى فاعل ما بخصوصها فجعلنا في اللفظ
 الموضوع معنى كل غير مستقيم ولما كان
 الحدث الذي يوجد معنى الفعل مستقلا
 بالمفروضة قد تحقق في ذوات متوعدة
 صالحا للانساب الى كل منها فيجاز
 نسبة الى خاص منه اي من كل واحد منها
 فيفخر به اي بالفعل بانسبارة ذلك الحدث
 عن شئ ويوهمه الاعتبار منه دائما

اذ قد اعتبر في مفروضة ذلك بحسب الوضع
 فلا يمكن جعله سندا اليه دون الحرف
 اذ يحصل مدلوله اي تعقل مدلول الحرف
 الذي هو تحصل الذبني انما هو بما يحصل
 اي بتبعية ما يحصل مدلول الحرف لمن ^{تعلقه}
 واذا كان غير مستقل في التعقل والتحقق
 فلا يعقل لغيره فلا يكون محملا له كمالا
 مما عند ذلك التنبيه العاشر في ضمير
 الغائب وفي تكملة نظر فتأمل وجه ^{النظر}
 ان الضمير مطلق سواء كان للغائب
 او للمتكلم او للمنى طلب موضوع لكل

في تحقيق مفهوم ذلك الضمير

من مشحمة وضع كليا عاما فقد علم
 ان في كليات الغير الغائب باعتبار انهم
 وضع كل واحد من افراد مفهوم كلي
 كوضع هو مفهوم الواحد الغائب المذكور
 نظرا وفي بعض النسخ وفي كلياته خبر
 نظره ووجهه ان كثير اما يكون المجمع
 اليه للغير الغائب كليا كما يكون
 جزئيا والعلم بان في احدهما مجاز
 بعيد لكنه لا يجوز بجليته وجزئية
 على نظر وتأمل والحق انه قد يكون كليا
 وقد يكون جزئيا والمصانعة من

العلم اليقيني علم
 العلم اليقيني علم
 العلم اليقيني علم

من الجزئيات نظر الى ان اكثر ائمة اللغة
 العربية تعد والمفردات مطلقا من المعارف
 واعتبروا فيها الجزئية بناء على توهم
 المعرفة بما وضع الشيء بعينه التنبيه
 الحادث عما المقصود من هذا التنبيه
 على تفرقة بين الاسماء التي تشابه
 الحرف في التزام ذكر المنعق وذاك
 مثل ذوفوفان مفهوما كلي
 لاشبه بمعنى صاحب وهو وان كانا
 لا يستعملان الا في جزئيهما
 بالنسبة الى معناهما الذي هو الصاحب

العلم اليقيني علم
 العلم اليقيني علم
 العلم اليقيني علم

العلم اليقيني علم
 العلم اليقيني علم
 العلم اليقيني علم

والعلق لعروض الاضافة فلا يكونان
جزئين بحسب الوضع بل بحسب استمراريتهما
في الجزئين الاضافيين الذين قد يكونان
جزئين حقيقيين وقد يكونان كليين
ايضا كما يقول الانسان ذو نطق
وذهن حيوة وله الايقاع ان يحيا على الحقيقة
الحقيقة على ما يتبادر من المقابلة بالكلي
فقط التعريف بينهما وبين اذ معنى الحرف
جزئي مستحق كما بين التبيين الثاني عشر
لا يتركب اي بوضعك في ريبه وشكك
تقار والافاظ بعضها مكان بعض

والاستعمال

اي تشادب بعضها مكان وان قرء بالضم
فاللحن تشادبها واقعا بعضها مكان بعض
على ان الجملة حال مؤكدة اذ المصير الوضع
حتم الرسالة بدفع ما عسى ان يخبر بعض
الاذيان وهو ان الحكم بالعلمية والجزئية
والعلمية والموصولية ومثاله لا لفظ
انما هو باعتبار ما يستعمل فيها من المعاني
فاذا قلنا مثلا جامعي ذو مال وارادة
زيدا معتمدا ان توتهم انه جزئي لاستعماله
في الجزئي وكذا اذ الحصر في بلدة حفظ
التورية في زيدا فقلت الذي حفظ التورية

في هذه البلدة حافر فربما يتوهم ان هذه
الالفاظ اعلام مشخصة لاتحاد المراد
من كل منهما ومن العلم الشخص وجبه
الدفع ما ذكر ان المعبر في الالفاظ هو
حال الوضع والموضوع له في ذواته كلي
وان استعمل يرينا في مشخص فلا يكون
جزئيا بخلاف زيد فانه جزئي توضع
لذلك المشخص وكذا الحال

في مثل هذه الصورة

تمت
بسم الله